مؤتمر "طرق مبتكرة لمواجهة التطرف العنفي"
بيت المستقبل ومؤسسة كونراد أديناور
الجمعة، 11 كانون الأول، 2015
فندق الكومودور – بيروت

الجلسة الرابعة:"الإرهاب من منظور عربي"

عبيدلي عبيدلي
صحافي وباحث

استهلال:

قالت أليس بهدوء وثقة: "إنك لا تفهمين يا أمي، سنقوم بتدمير كل شيء، كل القذارة التي نعيش فيها . سينتهي كل شيء، وبعد ذلك سترين ".

دوريس لسينج، "الإرهابي الطيب" (1984)

الشخص الإرهابي شخص نبيل ومروع ومثير للإعجاب بدرجة لا تقاوم؛ إذ إنه يجمع في طيات نفسه سمتين من سمات السمو الإنساني: الشهادة والبطولة. فمنذ اليوم الذي يقسم فيه من أعماق قلبه بتحرير الشعب والبلاد، يعلم أنه وهب نفسه للموت.فيمضي قدما لملاقاة الموت بلا خوف، وربما يموت دون أن تطرف له عين، لا مثل مسيحي مؤمن من العصور الغابرة، بل كمحارب اعتاد على مواجهة الموت.فيقارن الإرهابي (...) إرادته بإرادة الرجل الذي وحده - بنى شعبا من العبيد - زعم حقه في أن تكون له إرادة... الإرهابي خالد. قد تخذله أطرافه، لكنها تستعيد حيوتها كما لو كان في الأمر سحر، ويقف الإرهابي منتصبا متأهبا لمعركة تلو الأخرى حتى يقضي على عدوه، ويحرر البلاد. ويرى الإرهابي بالفعل العدو تخور قواه، وقد صار مشوشا، في يأس متعلقا بأكثر الوسائل جموحا، وهو ما قد يجعل من نهايته فحسب

سيرجي سبنياك –كرافتشنسكي، "روسيا السرية". (1983)

إجمالا، خالفت قوات الكونترا بصورة منهجية قوانين الحرب المعمول بها على مدار الصراع؛ إذ أنها هاجمت المدنيين دون تمييز؛ وعذّبت وشوهت السجناء؛وقتلت من هم خارج الخدمة بجروحهم؛ واحتجزت رهائن؛ وارتكبت فظائع ضد الكرامة الشخصية.

أميركا ووتش، "انتهاكات قوانين الحرب من كلا الطرفين في نيكاراغوا" ، (1985).

لم تكن الفظائع التي سمعت بها حوادث منفصلة، بل كانت تعكس نمطا متسقا من السلوك من قبل قواتنا. فقد كان هناك قادة وحدات يتفاخرون جهرا بعمليات القتل والتشويهوما إلى ذلك... وقد أخبروني أن ذلك كان السبيل الوحيد للانتصار في الحرب، وأن الطريقة المثلى لكسب ولاء السكان المدنيين كانت من خلال ترويعهم وجعلهم يخشون جانبنا.

إدجار شامورو، شهادة مقدمة إلى محكمة العدل الدولية (1985)، فيما يتعلق بقضية نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة الأميركية.

(أقوال مقتطفة من كتاب: الإرهاب: مقدمة قصيرة جدا. تأليف تشارلز تاونزند.)

مستخلص:

بعيدا عن خلفياته العقائدية ومدارسه الفكرية، شكل الإرهاب عبر مراحل التاريخ الإنساني المختلفة تهديدا مباشرا لاستقرار المجتمعات الإنسانية وعنصرا معيقا لتطورها وعاملا مساعدا على تمزيق نسيجها الاجتماعي. ولهذا السبب،شكل التصدي للإرهاب، بأشكاله كافة، دافعا قويا للبشرية جمعاء، كي يتطور الإنسان، من خلال قيمه الذاتية، وقوانينه المؤسساتية، وأسلحته الفكرية والتشريعية التي من شأنها، القضاء على الأسباب الكامنة وراء ظاهرة الإرهاب، وتجفيف منابع هذا السلوك الإنساني غير السوي، واجتثاث جذوره.

وعبر مراحل التاريخ هذه، تمظهر الإرهاب في هيئات مختلفة، وأخذ سحنات متباينة، لكنها صبت جميعا في نهاية المطاف في أتون موحد هدد، ومايزال يهدد، التعايش السلمي بين المجتمعات، ويفرض قوانينه التي تنفي القبول بالآخر، وتحرص على وضع العقبات في وجه دعوات الحوار البناء بين الحضارات، وتنمي ذهنية محاربة لمساعي نشر السلام فوق الكون.

وليس عقد المؤتمرات، وتشكيل اللجان من نمط اللجنة الدولية لمكافحة الإرهاب بموجب قرار مجلس الأمن 1373 لسنة 2001 الذي اتخذ بالإجماع في 28 سبتمبر 2001، وعقد الاتفاقيات مثل الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الموقعة بالقاهرة في 22 أبريل/نيسان 1998، سوى أمثلة حية ماثلة أمام أعيننا، من بين عشرات أخرى شبيهة بها، تدل على جهود الإنسان المتواصلة من أجل مكافحة الإرهاب.

وليس هناك ما هو أكثر دلالة على فشل هذه المحاولات، سوى استمرار الإرهاب، واتساع نطاق عملياته الذي يمارس فيها أنشطته، وتطور الأسلحة الفتاكة التي بحوزته من جانب، ونجاح أساليبه في التغلغل في أجيال مختلفة الأعمار، وشعوب متقاربة في ثقافاتها وخلفياتها الحضارية، من جانب آخر.

وأول خطوة في طريق إنجاح أي مشروع جماعي لمواجهة الإرهاب، هو الاتفاق على تعريف موحد، أو تعريفات متقاربة له، يلي ذلك تشخيص الأسباب التي ولدته، يعقبه تحديد دقيق لتلك العوامل التي تساعد على استمراره، وانتعاش أنشطته من أجل تحقيق أهدافه، قبل الوصول إلى الحلول المنطقية القابلة للتطبيق من أجل وضع حد له، أو تجفيف المنابع التي تمده بالقدرة على الحياة، دون أن يكون أيا من تلك الحلول، بوعي أو بدون وعي، الخميرة المناسبة التي تساعد على هندسة إعادة انتاج أي شكل من أشكال الإرهاب، بمختلف أشكاله وأنشطته، بدلا من القضاء عليه.

مدخل:

يحرص الإعلام الدولي المعاصر على غرس فكرة مفادها أن "الإرهاب"، ظاهرة مرتبطة عقيديا بالفكر الإسلامي، وعرقيا بالعرب، وتاريخيا بالمرحلة المعاصرة، واقتصاديا بالشعوب الفقيرة. لكن أيا من هذه التهم عارية عن الصحة.

فمن الناحية التاريخية، وكما يقول المحلل السياسي اللبناني قاسم محمد عثمان "إن تاريخ العمل الإرهابي يعود إلى ثقافة الإنسان بحب السيطرة وزجر الناس وتخويفهم بغية الحصول على مبتغاه بشكل يتعارض مع المفاهيم الاجتماعية الثابتة" . ونلمس مثل هذا التوجه في محتوى العديد من مواقع الشبكة العنكبوتية العالمية (الويب)، التي ترجع بداياته إلى "الإرهاب الذي مارسه الأفراد بعهد الجمهوريات اليونانية والرومانية القديمة... ويرى البعض في اغتيال الامبراطور يوليوس قيصر عام 44 ق.م مثلا من أمثلة الإرهاب ينطبق على اغتيال رئيس دولة في العصر الحديث".

ويورد موقع السفارات الأميركية محطات تاريخية تدل على تنامي هذه الظاهرة، حيث "استمر النشاط الإرهابي عبر نهاية القرون الوسطى وحتى العصر الحديث، وإن يكن على مستوى أقل إلى حد ما. وكان هذا العصر هو عصر الحروب الكبرى، كحرب الثلاثين عاما (1618-1648) والحروب النابليونية (1799- 1815). وفي مثل هذه الفترات الزمنية، حين كان يتم قتل وجرح عدد كبير من الناس في ساحات المعارك، لم يكن أحد يعير اهتماما كبيرا لحادث عنف إرهابي يقع هنا أو هناك على نطاق ضيق."

وكانت القرون الثلاثة: القرن السادس عشر، والسابع عشر، حتى الثامن عشر، مرحلة عمت العالم، كما تتحدث كتب التاريخ، خلالها موجة عارمة من الإرهاب، عندما راحت "عصابات خارجة عن القانون ترتكب أعمال القرصنة التي كانت عبارة عن ممارسات نهب واعتقال حيال السفن التجارية. ورغم أن القرصنة كانت تمارس لابتزاز الأموال أولا، فقد كانت تمارس كذلك لإرغام بعض السلطات على تحقيق مطالب سياسية معينة. وفي بداية القرن التاسع عشر، كانت الولايات المتحدة الأميركية مرتعا جديدا للإرهاب، فقد نشأت هناك عدة حركات عنصرية هدفها إرهاب الزنوج والملونين بصورة عامة وتتجسد هذه الحركات في الأنشطة التي كانت تمارسها منظمة (ككلاس كلان) الارهابية التي أنشأها المزارعون الجنوبيون عام 1856 ضد الحقوق المدنية للزنوج وكان الشنق على الأشجار قانون المنظمة هذه". ومن الخطأ الفادح، عند الحديث عن تاريخ الإرهاب القفز فوق حقبة ازدهاره في القارة الأوروبية، وخصوصا في فرنسا إبان الثورة الفرنسية الممتدة بين الأعوام 1789 إلى 1799، حتى وصفها المؤرخون بكونها "فترة رعب".

ولهذا فمن الخطأ اعتبار ما نشاهده اليوم من أنشطة إرهابية على أنه حالة إستثنائية، فظاهرة :" الإرهاب ليست نشاطا بشريا طارئا أو ظاهرة مفاجئة، إذ وجدت هذه الظاهرة في أقدم العلاقات وأعرق الحضارات".

وبالنسبة لنا نحن العرب، دون سائر شعوب العالم الأخرى، ليس هناك إرهاب، يفوق في أعماله، وفي وسائل الانتقام التي يستخدمها، وفي طرق الثأر التي يتبناها، من ذلك الإرهاب الذي مارسته العصابات الصهيونية، قبل تأسيس الكيان الصهيوني، والذي ما يزال يواصل تطبيقها عبر مؤسسات الدولة التي أقامتها

العصابات اليهودية، تجاه الشعب الفلسطيني، والتي كانت تنطلق من سياسة إبادة كاملة لشعب أعزل، ونفي كامل لحقه في الحياة.

تعريف الإرهاب:

من الصعوبة بمكان التوصل إلى تعريف عالمي موحد للإرهاب، كظاهرة عالمية عامة، أو سلوك إنساني فردي. فمن بين المفاهيم التي تعددت تعريفاتها، وتباينت كما يقول عميد كلية القانون – كربلاء، كريم مشعل شبي " اختلف الباحثون في تعريف الإرهاب وتاريخ ظهوره، ومنهم من أهمل مسألة التعريف تلافيا لصعوبته مكتفيا ببحث ظاهرة الإرهاب، وسرد خصائصها وصورها، بينما سعى البعض إلى وضع تعريف محدد وجامع، فكان أن برزت العديد من التعاريف التي تحوي على بعض عناصر الإرهاب، والتي من الممكن أن تكون أساسا في تحديد مفهوم هذه الظاهرة".

ويتفق مع شبي فيما ذهب إليه، الأستاذ المساعد في الدائرة القانونية والإدارية بمركز الدراسات والبحوث اليمني بصنعاء، جميل حزام يحيى الفقيه، الذي ينطلق من قناعته بذلك التباين، لكنه يعود كي يلقي بعض الضوء على النتائج التي ولدها عدم الاتفاق على مفهوم محدد، وساعدت على تلمسه، ويحصرها في الظواهر التالية:
1- شيوع القول بأن الإرهابي - في نظر البعض – محارب من أجل الحرية في نظر البعض الآخر.
2- اختلاط الإرهاب بصور العنف السياسي الأخرى كالجرائم السياسية والحروب بأنواعها، سواء كانت حروبا تقليدية أو حروب تحرير أو عصابات، وكذلك مع صور الإجرام المنظم والعابر للحدود، ومع العصيان والانقلابات.
على نحو مواز، ولكي يؤكد على عدم وجود تعريف محدد للإرهاب، يقتطف يحيى عبد المبدي فقرات من نتائج استبيان أجري في العام 1983، ورد في كتاب أليكس شميد، "حول الإرهاب السياسي – شارك فيه مائة من الخبراء في هذا المجال لتحديد مفهوم الإرهاب". وقد جاءت النتائج لتؤكد التفاوت في المفهوم، لكنها، في الوقت ذاته "توصلت نتائج الاستبيان إلى وجود عناصر مشتركة لدى العينة المختارة للدراسة بشأن الإرهاب"، كما يوردها عبد المدي:
1.الإرهاب هو مفهوم مجرد بلا كنه محدد.
2. التعريف المفرد لا يمكن أن يحصي الاستخدامات الممكنة للمصطلح.
3. تشترك العديد من مختلف التعريفات في عناصر مشتركة.
4. معنى الإرهاب ينحصر عادة بين هدف وضحية.

لكن، وعوضا عن اللهث وراء التعريفات، رغم أهمية ذلك، ربما من الأكثر جدوى الاستفادة مما لخصه الباحث "علي بيان"، من كلية العلوم بالجامعة اللبنانية، الذي يرصد تعريفات الإرهاب كما وردت في القوانين الوطنية، والإقليمية، والدولية. فعلى المستوى الوطني، هناك، كما ينقل "بيان" التعريف الذي ينص عليه القانون الأميركي، وهو "أن الإرهاب الدولي هو الذي يستهدف المواطنين أو الممتلكات في أكثر من بلد. وهو المدفوع بعوامل وأغراض سياسية والذي يستهدف أشخاصا غير محاربين. وقد تمارس مجموعة إرهابية هذه الأعمال". ثم يعود "بيان" كي يستعين بتعريف المعاهدة العربية لمكافحة الإرهاب الموقعة في

القاهرة، عام 1998، الذي يعتبر الإرهاب "أي عمل أو تهديد بالعنف، بصرف النظر عن بواعثه ومقاصده، في سبيل تحقيق أجندة جرمية، يسعى إلى تخويف الناس من خلال أذيتهم وتعريض حياتهم، وحريتهم وسلامتهم للخطر، أو تعريض البيئة والممتلكات للدمار من أجل أغراض إرهابية". ويكمل "بيان" دائرة التعريفات بذلك التعريف، الذي تبنته، في العام 1999 منظمة الدول الإسلامية، التي تعرف الإرهاب بأنه "أي عمل من العنف أو التهديد به، يندرج ضمن مخطط جرمي ويهدف إلى ترويع الناس وتهديدهم في حياتهم وشرفهم وحريتهم وسلامتهم. وبذلك يسبب تهديدا للاستقرار وللوحدة الإقليمية ولسيادة الدول المستقلة".

أهداف الإرهاب ودوافعه:

شأنه شأن أي نشاط إنساني آخر، جماعيا كان ذلك النشاط أم فرديا، سلبية كانت إفرازات هذا النشاط، أم إيجابية، وبغض النظر عن الاختلاف حول ما يمكن أن يصنف عملا إرهابيا أم شيئا آخر، لا بد من التأكيد على أنه لكل نشاط إرهابي، مجموعة من الأهداف، التي تسعى لتحقيقها قوى معينة. ويمكن حصر الأهم بين تلك الأهداف، كما وردت على لسان الكاتب محمد عرب الموسوي، في مجموعة البنود:

1. **الهدف المعنوي/النفسي:** يرمي إلي تدمير المعنويات وهدمها لدى الطرف الآخر وإحداث خللا نفسي معنوي يدخل الخوف والترويع في المجتمع، مما يسبب ذعرا، وفزعا وهلعا، وهذه سمة تؤدي إلى فقدان أهم مقومات الاستقرار والأمن في الدولة والمجتمع.
2. **هدف السيطرة والتسلط:** تحقيق أغراض سياسية تهدف إلى فرض سيطرة الجماعة الإرهابية على مجموع المواطنين داخل المجتمع ومن ثم فرض سياستهم وأيدولوجيتهم على المجتمع، حتى يكون في صفهم سواء ذلك وقت الحرب أو وقت السلم.
3. **إضعاف سلطة الحكومة وإظهارها بالعجز:** التشهير بنظام الحكم، نظرا لعدم نجاح الحكومة في الكشف عن العملية قبل تنفيذها، وعدم قدرتها على مجابهة الموقف الناجم عن العملية الإرهابية.
4. **إجبار الدولة على الإتيان بأعمال موجهة ضد المواطنين:** مثل التفتيش والتعسف بالحركات من أجل الأمن مما يفقد الثقة بالحكومة.

وتتكامل مع هذه الأهداف، مجموعة أخرى من الدوافع، التي تتمحور حول التشدد الديني، أو التعصب العرقي، أو القهر الاجتماعي، وفي أحيان كثيرة الجشع الإنساني الذي عبرت عنه الحركة الاستعمارية، منذ القرن الخامس عشر ميلادي، التي أضفت على سياساتها الإرهابية هالة مزيفة، مغلفة بحرص القوى التي تقف وراءها وتستفيد من نهبها للمجتمعات التي استعمرتها. وكانت البلاد العربية، إحدى ضحايا إرهاب تلك المرحلة الذي كان تأسيس الكيان الصهيوني، أبشع معالمها.

أسباب ولادة الإرهاب، وعوامل تطوره:

لا يختلف إثنان مهما تباين تعريفهما للإرهاب على إدانته، والدعوة للعمل على القضاء عليه، لكن الخلاف يدب بين من يتفقون على شجب هذه الظاهرة، عندما يتعلق الأمر بتشخيص الأسباب الكامنة وراءها، والدوافع التي تغذيها وتمدها بالحياة والقدرة على الاستمرار.

ويخصص الباحث محمد الهواري، الذي يعتبر ظاهرة "الإرهاب ظاهرة معقدة ومتشابكة تشترك في بروزها في المجتمع جملة من العوامل الأسباب، حيث تتداخل العوامل الشخصية والنفسية مع الثقافية والسياسية والاقتصادية، لتشكل ظاهرة الإرهاب التي تحقق أهدافها بممارسة العنف والقتل، وتحسم خلافاتها بإلغاء الآخر وإقصائه من الوجود"، مساحة واسعة في بحثه الموسوم "الإرهاب المفهوم والأسباب وسبل العلاج" كي يكشف الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة، مؤكدا على أن "هناك بعض العوامل التي تزيد من حدة التطرف والإرهاب واستمرارهما، منها معاملة التطرف بتطرف مضاد، ومواجهة إرهاب الأفراد والجماعات بإرهاب الحكومة، والاقتصار على الوسائل القمعية دون البحث والتعامل مع جذور المشكلة". لكنه بعد أن يشخص الأسباب في إطار ردود الفعل، يعود كي يسرد الأسباب الرئيسة التي تولد الظاهرة، ومن أبرز تلك الأسباب، من وجهة نظره " الأسباب الاقتصادية، حيث تعاني (الطبقات الدنيا في المجتمع) بشدة من تدهور ظروفها المعيشية بفعل انتشار البطالة وتدهور الخدمات... وازدياد معدل البطالة والتضخم وغلاء الأسعار". ويربط الهواري، في نطاق تشخيصه لأسباب انتشار ظاهرة الإرهاب، بين الاقتصاد والسياسة، حيث يعتبر "تدني مستوى المشاركة السياسية، وخاصة بالنسبة للشباب ومن مختلف الطبقات، في اتخاذ القرارات التي تمس حياة المواطن... وعدم وجود تعددية سياسية، والافتقار إلى قدر من حرية التعبير، وعدم وجود تداول حقيقي للسلطة، يؤدي إلى حرمان القوى السياسية والاجتماعية من التعبير السياسي الشرعي، وإلى تجاهل مطالب الأقليات وقمع الجماعات المعارضة، ويؤدي هذا كله إلى تهيئة التربة المناسبة للعنف والإرهاب".

أما المحلل السياسي رفعت سيد أحمد فهو يحصر " الدوافع أو الأسباب الكامنة خلف نشوء الإرهاب ثم استمراره بعد ذلك، في أسباب داخلية وأخرى خارجية، الأولى دائما يكون الاستبداد السياسي والشعور بالظلم الاجتماعي هما العاملان الأساسيان لنشوء الإرهاب واستمراره، وإذا ما أضفنا إلى ذلك الفهم العقائدي أو السياسي المغلوط للدين أو للعقيدة السياسية وتصور أنها لا تتحقق إلا بالعنف، فإن ذلك ينتج غلوّاً وإرهابا عادة ما تكون نتائجه عكسية وفي غير صالح ممارسه، أما (الأسباب الخارجية) التي تنشئ الإرهاب وتساعد على استمراره فيأتي في مقدمتها صراع المصالح العالمية وسياسات الهيمنة التي تمارسها دول كبرى في مقدمتها إسرائيل وأميركا، والتي في سبيلها لتحقيق هذه الهيمنة تمارس إرهابا دوليا منظما تجاه أبرياء، ينتج بالتبعية إرهابا مضادا له".

على نحو مواز يتفق علي كريم في مراجعته المقتضبة لكتاب إبراهيم الحيدري "سيسيولوجيا العنف والإرهاب"، الصادر عن "دار الساقي"، في كون "العنف ظاهرة اجتماعية تتشكل في الفرد تبعا لبيئته. وأن هناك علاقة وثيقة ومباشرة بين شيوع العنف والإرهاب والأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي تسببه، (ومن ثم) فإن تشكّل الإرهابي ناتج من العوامل البيئية والاجتماعية والسياسية والدينية المختلفة التي هي مجال بحث السيسيولوجيا الأول، فللإرهاب سيكولوجيته الخاصة والدوافع والأسباب الاجتماعية التي تؤدي إلى ظهوره من حملات التحريض الديني، إلى غسيل الدماغ، فضلا عما أنتجته صدمة الحداثة من خضات متلاحقة في الشرق أنتجت خيبات متتالية للمبادئ الفكرية التي ظهرت نتيجة لها".

وتلخص التوصيات الصادرة عن فرق العمل الأربعة المنبثقة عن المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي اختتم أعماله بمشاركة عدة دول عربية وأجنبية، بشكل مكثف الأسباب الرئيسة التي تقف وراء انتعاش ظاهرة الإرهاب، يلخصونها بالقول: "إن الأسباب الجذرية للإرهاب تشمل الفقر المدقع والنظام والهيكل الاجتماعي غيرالعادل والفساد والأسباب السياسية والاحتلال الأجنبي والاستغلال الشديد والتطرف الديني والانتهاك المنتظم لحقوق الإنسان والتمييز والتهميش الاقتصادي والاستيلاب الثقافي نتيجة للعولمة إضافة إلى الصراعات الإقليمية التي تستغل كذريعة للأعمال الإرهابية ولعمليات المنظمات الإرهابية".

مكافحة الإرهاب:

أدى تنامي العمليات الإرهابية، وتطورها كيفيا، واتساع نطاق عملياتها جغرافيا، إلى تشكل جبهة عالمية مناهضة لها، وضعت القضاء على هذه الظاهرة في أعلى درجات سلم أولوياتها. لكن، وكما يقول الفقيه، قاد "صعوبة الاتفاق الدولي على تعريف الإرهاب إلى نتيجة مفادها أن عملية مكافحة الإرهاب تنبع بالضرورة من وحي التعريف بالإرهاب وبالتالي فإن المكافحة الدولية للإرهاب وفي غياب مفهوم جاد ترضى عنه شعوب العالم، تظل نسبية، بل عديمة الجدوى".

ولعل قراءة لما جاء في هذه الورقة حول تاريخ الإرهاب، وأسباب تولده، تكفي للقبول بأن القضاء التام على هذه الظاهرة مهمة شبه مستحيلة. لكن القول بذلك لا ينبغي أن يرغمنا على القبول بالإرهاب كظاهرة مسلم بها، ينبغي الخضوع لها، والقبول بقوانينها، والخضوع لنتائجها.
وعليه يمكن مواجهة الإرهاب وفق استراتيجيات ناضجة قابلة للتحقيق، يمكن حصر الأهم منها الخطوات التالية:
1. **تحقيق دقيق للأسباب الكامنة وراء نشوء الإرهاب:** ففي غياب هذا التحديد، تتحول المواجهة إلى عمليات عشوائية تأخذ شكل ردود فعل عفوية متناثرة، وأحيانا انتقامية، تنتهي إلى نتائج مبعثرة، بدلا من أن تكون خططا مدروسة، ومتقنة، تتحاشى الحلول التي تحاول القفز على الواقع، أو تبحث عن حلول مخدرة مؤقتة.
2. **رفض الحلول الأمنية المحضة:** فقد أثبتت التجارب العالميةأن مواجهة الإرهاب بخطط أمنية تشيّد بيئة خصبة أكثر ملاءمة لاحتضان الإرهاب، ورعاية عملياته، ومن هنا فمن غير المفيد، بل ربما من المضر محاربة الإرهاب عن طريق الخطط الأمنية، مهما بلغ مستواها الفني، وكفاءة نظمها الإدارية، ومهارة فرقها الفردية. رفض الحلول الأمنية يعني عدم ترويج الأفكار التي تدعو إلى محاربة الإرهاب بالاعتماد على، خطط تأخذ بأساليب "الاختراق عبر زج عملاء سريين في صفوف المجموعات الإرهابية للحصول على المعلومات الخاصة بخطط قوى الإرهاب وأهدافها ومصادر تمويلها، والقوى التي تقف وراءها وتسهل لها التحرك وتوفر لها المعلومات اللازمة لتنفيذ عملياتها الاجرامية".
3. **رسم البرامج السياسية الكفؤة:** فمن خلال تشخيص أسباب الإرهاب، وفي ضوء رفض الحلول الأمنية، تنبثق البرامج السياسية القادرة على معالجة المشكلات التي ولدت الظاهرة، ووصف العلاجات الشافية لها.

ولا بد من التنويه هنا إلى ضرورة الزج بأوسع قاعدة مجتمعية ممكنة من اجل المشاركة فيعمليات القضاء على الإرهاب، وتجفيف منابعه.

4. **تعزيز دور منظمات المجتمع المدني:**وعند الحديث عن دور منظمات المجتمع المدني لا بد من الحذر من مدخلين سادا في الساحات العربية. الأول منهما الإمعان في تسييس هذه المنظمات إلى درجة تجريدها من دورها المجتمعي، وتحويلها إلى تابع منفذ لسياسات الجهة المسيطرة عليها. أما الثاني، فهو تحويل أنشطتها إلى فعاليات تجميلية يقصد منها صورة القوة السياسية التي تسيطر عليها وتسير أنشطتها. مثل هذا التسييس أو ذاك التجميل، يفرغان منظمات المجتمع من دورها الحقيقي، ويحولانها إلى هياكل تنظيمية جوفاء، ليس هناك أقدر على ملئها من التنظيمات الإرهابية.

5. **المشاركة في السلطة:** فليس هناك حاضنة للإرهاب أفضل من مجتمع تستأثر فئة دون غيرها، بالسطة أو بالثروة. والأمر يزداد سوءا عندما تجمع فيه واحدة الإثنين بين يديها. هنا تتفاعل العوامل السياسية مع العناصر الاقتصادية، وتشكل العلاقة بينهما كرة ثلج "إرهابية"، يصعب التحكم في حركتها، أو تخفيف سرعة أنشطة الإرهاب التي تولدها تلك الحركة. ويدعو زهير الخويدلي إلى ما هو أبعد من في هذا الاتجاه، عن استخدام العنف المضاد المتمثل في عنف الدولة لمواجهة أحداث العنف السياسي لأن هذا الأسلوب أثبت فشله وزاد من تغذية الكراهية بين الدولة والشعب وعمق الهوة بين القمة القاعدة وآخر مشاريع التنمية وتطويرها لذلك ينصح باعتماد أسلوب الحوار والمجادلة والادماج والتشريك الفعلي في اتخاذ القرار والشورى الشعبية عن طريق الاستفتاء النزيه.

6. **الحوار مع المنظمات الإرهابية:** وهو الذي يطلق عليه أرنولد كريلينستن، **"الطرق الإقناعية"**، حيث تنقل شيرين يونس في عرضها لكتاب **"مكافحة الإرهاب"** أن كريلينستن يرى أنه "كما أن الإرهاب هو خليط من الإكراه والإقناع، فكذلك مكافحة الإرهاب، والردع هو الشكل الأولي للإقناع، كما هو نموذج العدالة الجنائية، ونموذج الحرب تمثل في السياسة الإعلانية للاستباق في الشكل الأولي للإقناع، وهو ما وصفه المؤلف بالإقناع الإكراهي". وتمضي شيرين مؤكدة على جدوى الأساليب الإقناعية "كالتأكيد على عدم جدوى الإرهاب، والدخول في مناظرات، وعمليات التبادل الثقافي، وأساليب قانونية كالنص على تخفيض العقوبات للمتعاونين مع السلطات، والسماح بإعادة دمج العادلين عن استخدام العنف في المجتمع، من شأنها تقويض الإرهاب على المدى الطويل".

الخلاصة:

كانت تلك محاولة لتشخيص رؤية عربية لظاهرة الإرهاب، تسعى للنظر إلى الإرهاب ليس، كما تحاول أو تروج لها الدوائر السياسية الغربية، بوعي يدافع عن مصالحها، ويحصرها في دائرة ضيقة مسطحة، على أنها ظاهرة دينية متطرفة تحاول أن تنسف كل التقدم الذي حققته الحضارة الغربية، التي في حقيقتها تجسد الرأسمالية الجشعة في أسوأ صورها، ومن ثم فهي أفضل حاضنة للإرهاب، وأكثر منصبة لتخصيب عملياته الهادمة.

ومن ثم فالعين العربية تعتبر الإرهابي الحالي، بعد أن تدينه، وترفض أساليبه، ليس في جوهره أكثر من ردة فعل هوجاء، وهدامة في آن، للحالة غير الإنسانية، بالمعنى السياسي الشامل، وليس الأخلاق الضيق، لمفهوم

الإنسانية، الذي يشمل العدالة في إطارها الواسع الذي يشمل، بالإضافة إلى البعد الأخلاقي، الجوانب الإنسانية الأخرى من علم اقتصاد وسياسة.

وعليه، تصر هذه العين العربية، على أن الخطط والبرامج الغربية، رغم أن مظهرها الخارجي، يوحي بأنها تسعى للقضاء على الإرهاب، لكن جوهرها يكشف عن عزم واع مقصود إلى الإبقاء على الأسباب التي تولد الإرهاب، والحاضنة التي تغذيه. من ثم فاجتثاث الإرهاب من جذوره يتطلب مدخلا عربيا، يقوم على مرتكزات عالمية، لكن من منطلقات مبتكرة يخرج من خلالها من تحت عباءة مخططات العواصم الغربية، ويكون البديل الحقيقي لمشاريعها التي لا تخلو، ولا يمكن أن تخلو من حرصها على إبقاء سيطرتها على المنطقة.

هذا المنطق لا يضع تلك البرامج في دائرة نظرية المؤامرة الضيقة، لكنه لا يخرجها من دائرة الإستجابة المباشرة لأطماع القوى العالمية، حتى وإن اقتضى الحال التحالف مع منابع الإرهاب، مع إدعاء مخاتلبمحاربتها.

وعليه، ومن أجل مشاركة عربية جادة في حرب حقيقية على الإرهاب، لا بد من وضع استراتيجية عربية مستقلة تضع نصب عينيها المصالح العربية قبل مصالح أي دولة أخرى، وتبني على تلك الأرضية الوطنية تحالفات إقليمية ودولية تصب في طاحونة هذا المشروع العربي، بديلا لما نشاهده اليوم، حيث تسخر الطاقات العربية، من موارد بشرية، ومكونات اقتصادية، وقدرات عسكرية، ومواقع استراتيجية، لصالح تلك القوى الأجنبية التي عندما تتضارب مصالحها المباشرة وغير المباشرة مع أي مشروع عربي، لا تتردد في التضحية به، حتى وإن التزم الأمر التحالف مع قوى الإرهاب، في سبيل الدفاع عن تلك المصالح.